

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.6  
17 June 2013  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة

مجموعة مواد إعلامية عن

المؤشرات الفعالة لقياس مشاركة  
المجتمع المدني في الشؤون العامة



الأمم المتحدة

## ما الهدف من هذه المجموعة؟

أطلق المواطنون العرب شرارة الحراك الشعبي في بلدانهم مُطالبين بإشراكهم في الشؤون العامة، وسعيًا إلى إيصال صوتهم إلى مواقع صنع القرار. وتدفعوا إلى الشوارع، صغاراً وشيوخاً وفقراء وأغنياء، للمطالبة بحقوقهم في التعبير عن رأيهم والمشاركة في صنع حاضرهم وتحديد ملامح مستقبلهم، وذلك بعد أن رزحوا تحت قمع سياسي فرضته عليهم أنظمة استبدادية حظرت كل أشكال المشاركة المدنية على مدى عقود من الزمن. وبالرغم من أن هذه الأنظمة سمحت بمشاركة المجتمعات المحلية في الشؤون العامة عن طريق الجمعيات الخيرية والعمل التطوعي، وحتى شجعته وتغنت بها أحياناً، فقد كبتتها بالقيود، قامعة كل مواطن يطالب بالحرية السياسية الحقيقية، وسالبة كثيراً من حقوقه غير القابلة للتصرف.

وقد أعدت مجموعة المواد الإعلامية هذه في ظل هذا الواقع، بهدف توفير مؤشرات ملموسة ومجربة لقياس المشاركة المدنية في الشؤون العامة في بلدان مختلفة. وهي تتضمن طرائق لقياس مستويات المشاركة وتقييم التحديات التي تواجهها، يمكن تكييفها حسب احتياجات كل بلد من أجل تعزيز المشاركة المدنية في شؤونه العامة.

## المبادئ التوجيهية لمشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة

يقصد بالمشاركة المدنية في الشؤون العامة إشراك كل المواطنين والمجتمعات المحلية في مختلف عمليات السياسة العامة. ولا تقتصر هذه المشاركة على تطوع المواطنين لخدمة الشؤون العامة، ولا على انخراط المجتمع المدني في ذلك، بل تعني المشاركة الفعالة في جميع نواحي الحياة السياسية. وهذه المشاركة هي أحد أركان "الحكم التشاركي" الذي يقوم على إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والجمعيات ذات الطابع الديني، في عملية التخطيط للسياسات<sup>(1)</sup>. والحكم التشاركي يمهّد الطريق لإجراء حوارات ونقاشات مستمرة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسات العامة، بدلاً من حصر عملية إعدادها بالحكومات وصانعي القرار. والمشاركة ليست إلا إحدى دعائم المواطنة الفعالة وحقاً أساسياً من حقوق المواطنين؛ وهي تقضي بإشراكهم في عملية الحكم بشقيها التشريعي والتنفيذي.

وتشير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة إلى ثلاثة مستويات من المشاركة المدنية في قضايا السياسة العامة<sup>(2)</sup> يمكن تحديدها حسب درجة إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، وحسب ما إذا كانت العلاقة بين الحكومة والمواطنين متبادلة أم لا.

1- **الإعلام:** على هذا المستوى، تكتفي الحكومات بإعلام المواطنين بحصيلة عملية صنع السياسات، من دون إشراكهم فيها، وذلك في إطار علاقة أحادية الاتجاه بين الطرفين. والعلاقة بين المواطنين والحكومة غير متبادلة، أي أن دورهم في المعادلة هو تلقي ما تمليه عليهم فقط.

2- **التشاور:** على مستوى التشاور، الذي يُطلق عليه أيضاً تسمية "المشاركة الشكلية"، تسعى الحكومات بالفعل إلى معرفة آراء المواطنين والمجتمع المدني، لكنها لا تأخذها بالضرورة في الحسبان عند وضع السياسات العامة. والعلاقة بين الطرفين ثنائية الاتجاه في الظاهر فقط، لأنها لا تتطوي إلا على درجة متدنية من التبادل والشمول.

3- **المشاركة الفعالة:** هذا هو المستوى الأمثل الذي يُطمح أن تبلغه المشاركة المدنية في الشؤون العامة. فالحكومات تسعى بموجبه جاهدة للتعاون مع المواطنين في صنع القرار، وتدخل في حوار واسع النطاق مع المجتمع المدني، مما يسمح للمواطنين بالمشاركة في وضع السياسات العامة والتخطيط لها وتنفيذها. والعلاقة بين الطرفين ثنائية الاتجاه بالفعل، وتتميز بالتبادل والشمول.

ويقدم الشكل التالي نموذجاً مفصلاً عن المشاركة المدنية في الشؤون العامة، انطلاقاً من أدنى مستويات المشاركة إلى أعلاها، أي بدءاً بمجرد إعلام المواطنين والمجتمع المدني بعملية إعداد السياسات ووصولاً إلى تمكينهم ومنحهم الصلاحيات لصنع قرارات جاهزة للتنفيذ.

### الشكل 1- مستويات المشاركة المدنية في الشؤون العامة



المصدر: International Association for Public Participation (2007). *IAP2 Spectrum of Public Participation*. Available from: [http://www.iap2.org/associations/4748/files/IAP2%20Spectrum\\_vertical.pdf](http://www.iap2.org/associations/4748/files/IAP2%20Spectrum_vertical.pdf).

### فوائد المشاركة المدنية في الشؤون العامة

تكتسب المشاركة المدنية في الشؤون العامة أهمية بالغة، وتعود بمكاسب كبيرة على المواطنين والحكومات (الجدول 1) يمكن اختصارها بما يلي: (1) تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع القرار؛ (2) وضع سياسات محددة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمع المعني؛ (3) أخذ آراء المواطنين في الاعتبار؛ (4) توطيد الثقة بالحكومة؛ (5) النهوض برأس المال الاجتماعي، من خلال تشجيع المواطنين والمجتمع المدني على تحسين مجتمعهم وتعزيز قدراتهم لتحقيق ذلك؛ (6) توطيد ثقة المواطنين بقدراتهم السياسية وتوفير قنوات عدة يعبرون من خلالها عن شواغلهم؛ (7) التخفيف من التوجّه نحو ممارسة العنف السياسي؛ (8) توفير الحجر الأساس في عملية المواطنة التشاركية، باعتبار المواطنين صانعي قرار فاعلين وليس مجرد متلقين للسياسات. ونشرت منظمة MercyCorps دراسة في عام 2012 تضمنت تقييماً لأثر المشاركة المدنية في الشؤون العامة على مختلف أطياف الشباب العربي ودليلاً على أن المشاركة تسفر بالفعل عن مكاسب مؤكدة.

## الجدول 1- فوائد المشاركة المدنية في الشؤون العامة بالنسبة إلى الحكومات والمواطنين

الفوائد بالنسبة إلى الحكومات	الفوائد بالنسبة إلى المواطنين
الاستفادة من نطاق أوسع من المصادر والمعلومات ووجهات النظر	إيصال آرائهم إلى المعنيين، واكتساب النفوذ السياسي، وحشد الزخم الشعبي
تحسين جودة السياسات	ضمان استجابة السياسات العامة لتطلعاتهم
كسب ثقة المواطنين	تعزيز ثقتهم بالحكومة والمؤسسات العامة
تمكين المواطنين من التدقيق في أداؤها، بما أنها تضطلع بوظائفها علناً، مما يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمحاسبة.	التحول من مجرد متلقين للسياسات والقرارات إلى صانعي قرار فاعلين، مما يعزز السمات التشاركية للمجتمع المدني.

المصدر: MercyCorps (2012). *Civic Engagement of Youth in the Middle East and North Africa: An Analysis of Key Drivers and Outcomes*. Available from [http://www.mercycorps.org/sites/default/files/mena\\_youth\\_civic\\_engagement\\_study\\_-\\_final.pdf](http://www.mercycorps.org/sites/default/files/mena_youth_civic_engagement_study_-_final.pdf).

### مؤشرات فعالة لقياس المشاركة المدنية في الشؤون العامة

تقيس الأدبيات مدى المشاركة المدنية في عملية وضع السياسات العامة باستخدام المجموعات الثلاث التالية من المؤشرات:

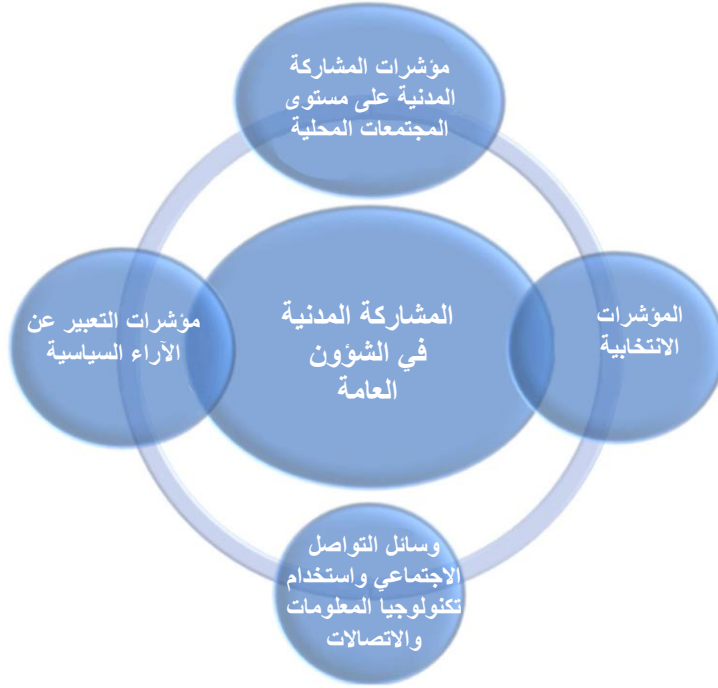
- مؤشرات المشاركة المدنية على مستوى المجتمعات المحلية؛
- المؤشرات الانتخابية؛
- مؤشرات التعبير عن الآراء السياسية.

وتشير التجارب الأخيرة في مجال المشاركة إلى نشوء مؤشرات جديدة يمكن استخدامها لتقييم فعالية المشاركة المدنية في الشؤون العامة، من أهمها:

- وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مؤشر جديد).

لا يؤدي ارتفاع مستويات المشاركة المدنية في أحد المجالات العامة إلى إضعافها في المجالات الأخرى. فهذه المجالات مترابطة فيما بينها، وغالباً ما تؤدي كفاءة المشاركة في أحدها إلى تعزيزها في المجالات الأخرى. مثلاً، تزداد فرص المشاركة في الحياة السياسية عموماً مع زيادة مشاركة المواطنين على مستوى مجتمعاتهم المحلية، وذلك عن طريق الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية<sup>(3)</sup>. إضافة إلى ذلك، تشير أدلة دامغة على الصلة الوثيقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي وزيادة المشاركة المدنية والسياسية في مختلف البلدان والثقافات. ويبين الرسم البياني التالي مراحل عملية مشاركة المواطنين، بالإضافة إلى المؤشرات المختلفة والمترابطة التي تؤدي، مجتمعة، إلى ما يُعرف بالمشاركة المدنية في الشؤون العامة.

## الشكل 2- المؤشرات المختلفة لقياس المشاركة المدنية في الشؤون العامة



### ألف- مؤشرات المشاركة المدنية على مستوى المجتمعات المحلية

تتضمن أشكال المشاركة المدنية على مستوى المجتمعات المحلية الأنشطة غير الحزبية وغير السياسية التي تنفذها الجمعيات خدمة لغايات اجتماعية. وتستخدم المؤشرات الرئيسية التالية لقياسها<sup>(4)</sup>:

1- العمل التطوعي: يعني خدمة المجتمع المحلي بشكل نظامي، أي في إطار منظمة أو جمعية لا تسعى إلى أية غايات سياسية أو انتخابية.

2- العضوية الفعالة في مجموعة أو جمعية: تعني انتماء الفرد إلى مجموعة معينة كعضو ناشط فيها، أو التبرع بالأموال للجمعيات، كالجمعيات الخيرية واتحادات العمال والمنظمات المهنية والمجموعات الدينية.

3- تولي المجتمعات المحلية معالجة مشاكلها: هذه طريقة غير رسمية وغير خاضعة للقواعد، يتجمع بموجبها أفراد المجتمع المحلي ليحلوا معا مشكلة تعني مجتمعهم. وهذا النوع من المشاركة، الذي يهدف إلى معالجة مسألة معينة محددة، يفتقر إلى هيكلية محددة، بما أن الأفراد المشاركين لا ينتمون إلى أية جمعية أو مجموعة نظامية.

## الإطار 1- المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية: الأشخاص ذوو الإعاقة في لبنان

خلال العقود الماضية، أدت الجمعيات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي غالباً ما يؤسسها ويديرها أشخاص ذوو إعاقة، دوراً أساسياً في مناصرة حقوق هذه الفئة الاجتماعية في لبنان. وأسفرت الجهود التي بذلتها هذه الجمعيات بالتنسيق مع بعضها البعض لتحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة ودعواتها المستمرة لتحقيق ذلك، عن إنشاء الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين في عام 1993. وتضم الهيئة العديد من أصحاب المصلحة من الأفراد ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بهم.

وأولت الحكومة هذه الهيئة مهمة وضع السياسات المتعلقة بالإعاقة ومتابعة تنفيذها بالتعاون المباشر مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجهات الخاصة المعنية بتقديم الخدمات، وأصحاب المصلحة الآخرين. وأنشأت الهيئة "برنامج تأمين حقوق المعوقين" الذي يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة بطاقة تخولهم الحصول على الخدمات العامة مجاناً. وأقرت الهيئة أيضاً القانون رقم 2000/220 الذي يضمن حصولهم على حقوق متساوية مع الآخرين.

في البداية، لم يتخط عمل المؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة حدود مجتمعهم المحلي. ومع الوقت، اشركت هذه المؤسسات جهات أخرى في وضع سياساتها وتنفيذها. وبشكل ذلك خير دليل على قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في وضع السياسات. ومع أن ضعف إدارة هذه المؤسسات يعيق عملها، فلا بد من الإشادة بإنجازاتها في مجال السعي إلى حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم كاملة.

المصدر: [http://unesdoc.unesco.org/](http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001866/186600e.pdf) و <http://daleel-madani.org/story/realities-aid-targeting-persons-disabilities-pwds-lebanon>

## باء- المؤشرات الانتخابية

المؤشرات الانتخابية هي المجموعة الأولى من مؤشرات المشاركة المدنية في السياسة. وهي تدل على مجموعة الأنشطة التي تنفذ في فترة الانتخابات، كما تحدد درجة مشاركة المواطنين في اختيار واضعي السياسات العامة وأعضاء البرلمان والحكومات ورؤساء البلدان. ويدل مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي لعام 2012 على أن المشاركة السياسية أساسية للانتقال نحو الديمقراطية<sup>(5)</sup>. ويجب أن يشارك المواطنون في الانتخابات كي يقرروا هوية من يحكم بلادهم، وهوية ممثلي الشعب وحدود صلاحياتهم. وتحدد الأبحاث المتعلقة بالمشاركة المدنية في الشؤون العامة مؤشرات انتخابية عدة، منها:

1- التصويت: يقيّم التصويت حسب عدد الناخبين المسجلين ونسبة الاقتراع<sup>(6)</sup>. ويشير ارتفاع هذا العدد وتلك النسبة خلال الانتخابات إلى زيادة المشاركة المدنية في السياسة. ومن المهم رصد نسبة الاقتراع، أي نسبة الناخبين المشاركين فعلياً في التصويت إلى الناخبين المسجلين، لا سيما في البلدان التي يُمكن فيها ذلك، من أجل تحديد نسبة السكان الذين يشاركون فعلياً في التصويت. ويعتبر التصويت أهم أشكال النشاط السياسي. ومن إيجابيات استخدام نسبة الاقتراع كمؤشر انتخابي إمكانية مقارنتها بين البلدان والمناطق.

2- المشاركة في الحملات الانتخابية: يشمل ذلك الانضمام إلى التجمعات السياسية، والمشاركة الفعالة في الحملات الانتخابية لبعض المرشحين والأحزاب السياسية وفي النقاشات حول الانتخابات المقبلة، وذلك بشكل رسمي أو غير رسمي. وتشير هذه الأنشطة إلى درجة مشاركة المواطنين في العملية السياسية، لا سيما في الانتخابات، ودرجة حماسهم للمشاركة في اختيار من سيصل إلى السلطة.

## الجدول 2- نسبة الاقتراع في آخر انتخابات أجريت في البلدان العربية

البلد	نسبة الاقتراع
الأردن	56.5 في المائة
البحرين	67.0 في المائة
تونس (2009)	89.4 في المائة
الجمهورية العربية السورية	51.3 في المائة
العراق	64.0 في المائة
عُمان	62.7 في المائة
فلسطين	77.7 في المائة
الكويت	59.5 في المائة
لبنان	54.0 في المائة
ليبيا (2012)	61.6 في المائة
مصر (2010)	27.5 في المائة
مصر (2012)	62.0 في المائة
المغرب	45.4 في المائة
اليمن (2003)	75.0 في المائة

المصدر: <http://www.idea.int/vt>.

- تسجل البلدان العربية، في المتوسط، نسبة اقتراع أقل من تلك التي تسجلها بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية؛
- توفر مصر مثلاً واضحاً على دور الحراك الشعبي في زيادة المشاركة المدنية. فقد وصلت نسبة الاقتراع في مصر إلى 62 في المائة في ما عُرفت بأنها أول انتخابات ديمقراطية في مصر، بعد أن اقتصر على 27.5 في المائة في الانتخابات السابقة. وبطبيعة الحال، يشير هذا الارتفاع إلى زيادة المشاركة الانتخابية؛
- بلغ الاقتراع في أول انتخابات برلمانية نُظمت في ليبيا بعد حكم القذافي نسبة 61.6 في المائة.

### جيم- مؤشرات التعبير عن الرأي السياسي

مؤشرات التعبير عن الرأي السياسي هي المجموعة الثانية من مؤشرات المشاركة المدنية في السياسة عموماً. وهي تشير إلى الأنشطة التي ينفذها المواطنون لتحقيق مطالب أو احتياجات سياسية معينة، وذلك عبر طرائق أخرى غير الانتخابات. والتعبير عن الآراء السياسية عنصر أساسي من عناصر المشاركة السياسية، وأحد العوامل المؤاتية للتحول الاقتصادي والسياسي (مؤشر برتلسمان)، وشرط أساسي لتحقيق ديمقراطية حقيقية وفعالة<sup>(7)</sup>. وفي ظل هذه الديمقراطية، يعبر المواطنون عن آرائهم السياسية؛ ويتمتعون بحرية التجمع والانضمام إلى التجمعات السياسية والمدنية؛ ويعبرون عن آرائهم ومطالبهم بلا أي خوف من العواقب. وبهذه الطريقة، يستطيع المواطنون إعلام الآخرين باحتياجاتهم وخياراتهم، ويدفعون المسؤولين وصانعي القرار إلى الاستجابة لها. وتضم المؤشرات المستخدمة لقياس التعبير عن الآراء السياسية ما يلي:

- 1- الاحتجاجات والمسيرات والتظاهرات: تتسم هذه المؤشرات بأنها "ابتكارية"<sup>(8)</sup>. وهي تتضمن المشاركة في الاحتجاجات والمسيرات والتظاهرات وتنظيمها وتأييدها. ويشارك فيها أشخاص تجمعهم قضية واحدة غالباً

ما تتمحور حول المطالبة بتغيير سياسي أو اجتماعي. وهذه التحركات تندرج في خانة التعبئة الجماعية، وتُعرف بأنها "سلاح الضعفاء" بما أن الالتزام بها لا يتطلب الكثير من الموارد<sup>(9)</sup>. وتتضمن هذه الفئة تحركات الاتحادات العمالية وتلك المؤيدة للحقوق المدنية.

2- المقاطعة: يعني ذلك الامتناع عن شراء منتج معين أو استخدام خدمة ما احتجاجاً على ظروف تقديم هذا المنتج أو تلك الخدمة، أو على السياسات والقيم الاجتماعية التي يؤيدها مصدرها.

3- تقديم العرائض: يعني ذلك توقيع عريضة بشأن قضية سياسية أو اجتماعية، يمكن أن تكون مكتوبة أو متوفرة عبر الإنترنت.

4- الاتصال بالمسؤولين الحكوميين: يعني ذلك الاتصال بمجموعة من المسؤولين، كالموظفين الحكوميين وأعضاء البرلمان والوزراء، لتوجيه انتباههم إلى قضية سياسية أو اجتماعية.

5- الاتصال بوسائل الإعلام: يعني ذلك التعبير عن الآراء السياسية عبر وسائل الإعلام المطبوعة (كالصحف) أو عبر الإعلام المرئي والمسموع (كالتلفزيون والراديو).

#### الإطار 2- التعبير عن الآراء: المواطنون في أثناء الحراك العربي

بصرف النظر عن آفاق الحراك العربي، ما من شك في أن المظاهرات الجماهيرية وموجات المشاركة الشعبية اجتاحت المنطقة العربية بأسرها. وبالنسبة إلى معظم المواطنين الذين فرضت على بلدانهم حالة الطوارئ لعقود من الزمن، كان تنظيم المظاهرات الجماهيرية كوسيلة للتعبير عن آرائهم السياسية أمراً جديداً، اكتشفوا معه قدرتهم كأفراد وجماعات على تحقيق مطالبهم من خلال التعبير عنها.

ووفرت الانتفاضات العربية للمواطنين فرصة للمشاركة في النقاشات العامة، والإعراب عن استيائهم من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بطرق مختلفة. وفي البلدان العربية التي شهدت حراكاً شعبياً، تعددت وسائل التعبير عن الرأي السياسي بين الموسيقى والكتابة على الجدران والنقاشات السياسية والحملات والعرائض والعمل المجتمعي وغيرها من مبادرات العمل الجماعي الابتكارية. وبالرغم من عدم توفر أية مؤشرات لتقييم أثر هذه الوسائل على الأجل البعيد، فلا شك في أنها نجحت في نقل رسائل المحتجين، وفي حفز فئات واسعة من السكان في داخل البلدان وخارجها على التحرك.

#### دال- المؤشرات الجديدة: وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، وجد المواطنون طرائق ووسائل جديدة غير تقليدية للتحرك والمشاركة. وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واسعة الانتشار. وبات العالم أجمع قادراً على الوصول إليها في غضون ثوان، لا سيما مع بروز مواقع التواصل الاجتماعي، كالفيسبوك وتويتر، التي أتاحت التواصل الفوري بين الأفراد الذين يسعون إلى التأثير في القضايا الاجتماعية والسياسية المختلفة، مهما كانت المسافات بينهم بعيدة. وأنشئت منديات افتراضية جديدة ساعدت على تعزيز مشاركة مختلف فئات المجتمع في الشؤون العامة. وتحقق المشاركة المدنية في الحياة السياسية عبر الإنترنت من خلال طرائق مختلفة<sup>(10)</sup>، أهمها:



1- مواقع التواصل الاجتماعي: تتضمن الأنشطة التي يمكن تنفيذها عبر مواقع التواصل الاجتماعي كفيسبوك وتويتر ما يلي: (أ) الترويج للقضايا الاجتماعية والسياسية؛ (ب) نشر الآراء والتعليقات الشخصية؛ (ج) الانضمام إلى التجمعات السياسية وتشجيعها؛ (د) متابعة المواقع الإلكترونية للقادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين ومرشحي الانتخابات وحساباتهم؛ (هـ) تنظيم الاحتجاجات والمسيرات والأنشطة السياسية وحشد الجماهير.

2- منابر إلكترونية أخرى: يمكن تحقيق الأهداف نفسها من خلال التحرك على منابر إلكترونية أخرى، كالمدونات والمنتديات. فالمدونات أصبحت اليوم رائجة جداً، لأنها تتيح المجال للتعبير بحرية عن الآراء المختلفة، وتوثيق قضايا الساعة، ونشر المقالات التي يمكن أن تستثير المستخدمين. وأصبحت المنتديات رائجة أيضاً، وهي تتيح تصنيف الردود حسب المواضيع وتبادل الآراء وتوسيع النقاشات السياسية. ومن وسائل تكنولوجيا المعلومات التي أدت دوراً هاماً في رفع مستويات المشاركة موقع يوتيوب، الذي يسمح بنقل الأحداث والآراء فوراً، ويمكن المستخدمين في كل أنحاء العالم من الوصول إليه بسهولة تامة. ويضاف إلى ذلك نشر المعلومات واتخاذ المبادرات عبر أجهزة الهاتف الخليوي.

### نحو تعزيز المشاركة المدنية في الشؤون العامة في المنطقة العربية

يشكل اندلاع الحراك العربي شهادة دامغة على رغبة المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرار، بعد أن كانت الحكومات تفرض عليهم سياسات لم يكونوا راضين عنها أثرت سلباً على حياتهم اليومية وسبل عيشهم. ومع هذا الحراك، أيقنوا أن المشاركة الفعالة والمواطنة المسؤولة أساسيتان للانتقال إلى الديمقراطية في المنطقة العربية.

#### الإطار 3- العالم العربي ومواقع التواصل الاجتماعي والانتفاضات الشعبية

استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي بكثافة خلال الحراك الشعبي العربي، حتى أطلقت على الاحتجاجات تسمية "ثورة تويتر". ومع أن هذا الوصف ما زال موضع نقاشات حامية ويعتبره البعض مبالغاً فيه، فلا يمكن إنكار الدور الجوهري الذي أدته مواقع التواصل الاجتماعي في الحراك الاجتماعي الذي انطلقت شرارته في كانون الثاني/يناير 2011.

وأشار تقرير الإعلام الاجتماعي العربي الثاني (أيار/مايو 2011) إلى أن الدعوات إلى الاحتجاج التي أطلقت عبر الفيسبوك هي التي أدت إلى حدوث تلك الاحتجاجات. وفي حالي تونس وجمهورية مصر العربية تحديداً، أشار التقرير إلى أن كثيرين استخدموا الفيسبوك لتحفيز الحراك السياسي وتشجيع المظاهرات، ولانضمام إلى الناشطين الآخرين من أجل السعي معاً إلى دعم للثورات (نحو 80 في المائة من مستخدمي الفيسبوك). بالمقابل، استخدمته نسبة قليلة من الشعب لأغراض أخرى، كالترفيه واللعب والتواصل مع الأصدقاء (أقل من 15 في المائة من المستخدمين). وخلال الحراك الشعبي، ارتفع عدد مستخدمي هذا الموقع كثيراً، وبلغت التعريدات أوجها عند التحضير للاحتجاجات، وخلال المظاهرات، وفي أعقاب أهم التطورات السياسية. ونتيجة لذلك، شهد الربع الأول من عام 2011 انتشاراً واسع النطاق لهاشتاقات #مصر و#25يناير و#ليبيا و#البحرين و#ثورة.

المصدر: <http://www.arabsocialmediareport.com/UserManagement/PDF/ASMR%20Report%202.pdf>

وفي جميع أنحاء العالم، تُجرى مسوح وتُعمد قياسات لتقييم المشاركة المدنية في الشؤون العامة، وذلك نظراً إلى فوائدها للمواطنين والحكومات. وتكمن الخطوة الأولية باتجاه تحسين هذه المشاركة وتحديد أوجه ضعفها في قياس مستواها.

وفي ضوء التجارب الأخيرة في مجال المشاركة المدنية غير المؤسسية في السياسة العامة في المنطقة العربية، من المقترح اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع أدوات لقياس وتقييم مستويات مشاركة المواطنين العرب في الحياة العامة وعمليات صنع القرار، على أن تستند هذه الأدوات إلى المؤشرات العالمية؛
- تقييم أثر هذه المشاركة على العملية السياسية والمسار الديمقراطي والحكم الرشيد؛
- تحديد أوجه القصور في المشاركة، وما إذا كانت هذه الثغرات تطال المشاركة المدنية على مستوى المجتمعات المحلية، أو المشاركة الانتخابية، أو التعبير عن الرأي السياسي، أو المشاركة عبر الإنترنت؛
- وضع خطة شاملة لدعم مشاركة المواطنين، بعد إجراء تقييم وافٍ لأوجه القصور في هذه المشاركة.

---

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2007). *Civic Engagement in Public Policies: A Toolkit*. (1) ST/ESA/PAD/SER.E/106.

.Ibid (2)

Keeter, S., Jenkins, K., Zukin, C., and Andolina, M. (2003). Three Core Measures of Community-Based Civic Engagement: Evidence from the Youth Civic Engagement Indicators Project. *Search Institute Series*. Available from [http://www.childtrends.org/Files/Child\\_Trends-2003\\_03\\_12\\_PD\\_PDCConfKJZA.pdf](http://www.childtrends.org/Files/Child_Trends-2003_03_12_PD_PDCConfKJZA.pdf)

.Ibid (4)

Bertelsmann Stiftung (2012). *BTI (Bertelsmann Transformation Index) Project*. Available from <http://www.bti-project.org/home/index.nc>. (5)

The Organization for Economic Co-operation and Development (2013). *OECD Better Life Index: Civic Engagement*. Available from <http://www.oecdbetterlifeindex.org/topics/civic-engagement/>. (6)

Scholzman, K. L., Verba, S., and Brady, H. E. (2012). Introduction: Democracy and Political Voice. In *The Unheavenly Chorus: Unequal Political Voice and the Broken Promise of American Democracy*. Princeton, NJ: Princeton University Press. (7)

.Ibid (8)

Scholzman, K. L., Page, B. I., Verba, S., and Fiorina, M. (2004). Inequalities of Political Voice. *Task Force on Inequality and American Democracy, American Political Science Association*. Available from <http://www.apsanet.org/imgtest/voicememo.pdf>. (9)

Smith, A. (2013, April). Civic Engagement in the Digital Age. *Pew Research Center*. Available from (10) [http://www.pewinternet.org/~media/Files/Reports/2013/PIP\\_CivicEngagementintheDigitalAge.pdf](http://www.pewinternet.org/~media/Files/Reports/2013/PIP_CivicEngagementintheDigitalAge.pdf).